

الأولويات الاستراتيجية المشتركة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

حول المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية 2013-2017

1. المقدمة

بناءً على التفويض الموكل إليهما، تتشارك كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في عملية التنمية التي تهدف إلى الارتقاء بالمنطقة العربية. وتعود العلاقة بين المنظمين إلى تشرين الثاني/نوفمبر 1950 حين دعيت الجامعة للانضمام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة كعضو مراقب غير حكومي. وقد وقعت الأمم المتحدة والجامعة العربية اتفاقي تعاون في العامين 1960 و1989. كما دخلت وكالات متخصصة ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة في اتفاقات تعاون مع جامعة الدول العربية.

في الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن الذي عقد في 26 أيلول/سبتمبر 2012 حول السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط شدد المجتمعون على أهمية تعزيز التعاون بين المنظمين في جدول أعمال واسع يتناول مسائل مشتركة. وفي إطار الجهود لرسم خارطة الطريق تبادل المسؤولون في المنظمين الرسائل للمضي قدماً في تعزيز الروابط القائمة وتطويرها. وفي رسالته إلى الأمم المتحدة وعد السيد نبيل العربي، أمين عام الجامعة العربية، مراجعة آليات التعاون القائمة ووضع توصيات ومقترحات لتحديثها وتعزيزها. وعليه، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في رده عن إنشاء مجموعات عمل تقوم "بتقييم شامل للنشاطات وآليات التعاون القائمة وتسعى لوضع مقترحات عملية ذات صلة".

مع التغييرات التي تشهدها المنطقة العربية هناك فرصة لكلتا المنظمين لتنظيم تعاونهما وفقاً لخطوط واضحة واستراتيجية تستجيب للتحديات الحالية. ويكتسب الأمر أهمية خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث تبرز الحاجة إلى التنسيق بين عدد من الأطراف الفاعلة والمبادرات لتتمحور حول الأهداف المرجوة ويكون لها التأثير الأمثل.

"تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة لزيادة قدرتها على خدمة المصالح والأهداف المشتركة للمنظمين في كل من الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والإداري والتقني؛"

- GA Resolution A/RES/67/11

إن هذا التقرير الموجز هو نتيجة المشاورات بين المنظمات الأممية الإقليمية وممثلين عن الجامعة العربية، ومبني على النشاطات ذات الأولوية التي حُددت خلال اجتماع التنسيق العام في فيينا في تموز/يوليو 2012 والمناقشات التي عُقدت في الاجتماع الثامن عشر لآلية التنسيق الإقليمي في 15 آذار/مارس 2013 في مبنى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). يراجع هذا التقرير ما تحقق حتى الآن من مشاريع أساسية تم تحديدها في مصفوفة النشاطات ويسلط الضوء على الأولويات الاستراتيجية للعمل التعاوني مع الأمم المتحدة. كما يحدد الآليات الأساسية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

II. الأولويات الاستراتيجية 2013-2017

أ. الأولويات المحددة في القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

جدد القادة العرب خلال القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة في الرياض والتي عُقدت في كانون الثاني/يناير 2013 التزامهم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وتعهدوا العمل على تطبيق القرارات الصادرة عن القمة وتلك التي سبقتها. وفي البيان الختامي¹، دعا القادة العرب إلى زيادة رأسمال مؤسسات التمويل العربية بنسبة 50% لدعم الجهود الاقتصادية والاجتماعية؛ وتعزيز التجارة والاستثمار بين الدول العربية؛ وتطبيق الأهداف الإنمائية للألفية مع إيلاء اهتمام خاص بالدول الأقل نمواً؛ وتحسين مستوى الخدمات الصحية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتعزيز نوعية التعليم والبحث العلمي؛ وإنشاء بيئة تساعد على مشاركة الشباب والنساء؛ وتعزيز التنمية المستدامة؛ وضمان الأمن المائي والغذائي؛ ونشر استخدام الطاقة المستدامة والمتجددة وتعزيزها.

¹ يرجى الضغط على الرابط

== ترجمة غير رسمية ==

يوفر إعلان القمة مرجعاً موثقاً للأهداف المتوسطة والطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما عرّ عنها القادة العرب. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الالتزامات العالمية وميثاق الأمم المتحدة حول الجهود القائمة، نجد أنها تشكل أساساً رصيناً لتحديد الأولويات الاستراتيجية للعمل التعاوني بين الجامعة العربية والأمم المتحدة.

من هنا فإن دعم الأمم المتحدة لنتائج القمة ودعمها ومشاركتها في الإعداد للقمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة المقرر عقدها عام 2015 في تونس يجب أن يكون استراتيجياً وموجهاً وأن يرمي إلى نتائج محددة.

ب. الأولويات الاقتصادية

تعد مواجهة التحديات التي تحيط بتحول المنطقة العربية نحو أنماط نمو اقتصادية مستدامة ومتقدمة وشاملة وتستند بشكل أساسي إلى توفير فرص العمل، هدفاً استراتيجياً لتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

إن دعم عملية التحول هذه يتطلب جهوداً تعاونية لتقييم السياسات الاقتصادية وشكل التنمية في المنطقة، بما يتخطى توليد الثروة. وبالتالي فإن ذلك يقتضي بحثاً وحواراً معمقين حول الانفاق العام والمالي والنقدي وسعر الصرف وسياسات خاصة بالتجارة والاستثمار وقطاعات أخرى والتعديلات اللازمة لتنماشى مع الطموحات القصيرة والطويلة الأمد لشعوب المنطقة لا سيما الفئات الفقيرة والأكثر ضعفاً. ومما لا شك فيه أن ذلك سيتطلب العمل باتجاه تأسيس آليات صنع السياسات تتحلّى بشفافية ومحاسبة أكبر.

في هذا الإطار، سيتم التركيز على تحديد برامج السياسات وتنمية القدرات ودعمها لتعزيز روح المبادرة وخلق فرص العمل المنتجة للشباب والشابات. إن تعزيز فرص ريادة الأعمال المناصرة للبيئة/فرص العمل يستحق اهتماماً خاصاً هذا فضلاً عن بذل الجهود لنشر التوعية وتعزيز الحوار حول مفهوم "الاقتصاد الأخضر" بما يتماشى مع نتائج مؤتمر ريو 20+.

ولمكافحة الأزمات الغذائية المتكررة نتيجة شح المياه والكوارث الطبيعية والتغير المناخي والنزاعات فإن تعزيز الأمن الغذائي والزراعة المستدامة يبقى من أهم أولويات التعاون المشترك بين الأمم المتحدة والجامعة العربية ضمن خطة العمل المشتركة حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في أفريقيا والمنطقة العربية.

ونظراً للإنجازات التي يمكن للدول العربية أن تحققها من خلال اعتماد مقاربات اقليمية أمام تحديات التحولات الاقتصادية، لا سيما هيكلية التنوع الاقتصادي الضرورية (دعم تصنيع السلع غير النفطية وتصديرها)، على منظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المشاركة الفاعلة في دعم عمليات التكامل الاقتصادي وخلق بيئة ملائمة وعلاقات استثمارية وتجارية إضافية بين دول المنطقة. وستعتمد الأمم المتحدة على تطبيق نماذج الاقتصاد الكلي لتحديد التكاليف الاقتصادية والفوائد من التكامل الإقليمي على المستويين الوطني والإقليمي. ففي حين يسعى التكامل الاقتصادي في المقام الأول إلى تحسين البنى التحتية الإقليمية كمياً ونوعياً فإن الأمم المتحدة ستدعم جهود الجامعة العربية في رسم استراتيجيات النقل الإقليمي وإنجازها كما ستحظى مبادرة المعونة لصالح التجارة اهتماماً خاصاً.

وستبذل جهود خاصة لترشيد وتنظيم البيانات الإحصائية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية ومنظمات الأمم المتحدة وذلك بهدف توفير المعلومات اللازمة لصنع السياسات والبرامج المشتركة.

ج. الأولويات الاجتماعية

تشكل الأولويات الاجتماعية مجالاً هاماً من العمل التعاوني بين منظومة الأمم المتحدة والجامعة العربية نتيجة التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها المنطقة اليوم، فضلاً عما ينص عليه عدد من موثيق منظمات الأمم المتحدة لجهة دعم بناء السياسات والقدرات لتحقيق التنمية الاجتماعية.

يشكل تسريع تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة مجالاً استراتيجياً لكافة منظمات الأمم المتحدة كما لجامعة الدول العربية. وقد حشدت منظمات الأمم المتحدة كافة جهودها لدعم الدول الأعضاء ولا سيما الدول الأقل نمواً في تسريع عملية تحقيق تلك الأهداف خاصاً وأن المدة المتبقية هي أقل من ألف يوم على ذلك. وبالتزامن، تعمل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية معاً لخلق منصة حوار واستشارات جامعة حول أجندة التنمية لمرحلة ما بعد عام 2015، سعياً لجذب وجهات نظر الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص حول "العالم الذي نريد". إن هذه المشاورات على المستوى الوطني والإقليمي والالكتروني تنسم بالأهمية باعتبار أن المهلة النهائية أي عام 2015 تمسي أقرب فأقرب.

== ترجمة غير رسمية ==

وفي الوقت ذاته على الأمم المتحدة والجامعة العربية العمل والتنسيق معاً لضمان
الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 20+ والعمل الجاري لتحديد أهداف التنمية المستدامة.

إن الفقر وعدم المساواة والاقصاء من أبرز التحديات الواجب معالجتها بشكل متكامل والتركيز على وضع عقود اجتماعية جديدة تحدد قواعد المشاركة بين المواطنين والدولة والمؤسسات ذات النفوذ وتعزز انسجاماً اجتماعياً أوسع. في هذا الصدد، فإن بناء الشراكات الاستراتيجية الدائمة مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب الشأن عنصر بالغ الأهمية في تحقيق التغيير. وبهدف وضع استراتيجية لخفض مستويات الفقر في المنطقة سيتم بذل جهد لدعم عملية جمع البيانات لمراقبة مؤشرات الفقر وعدم المساواة. كما أن التغيرات السكانية والديمغرافية في المنطقة العربية تطرح مجموعة تحديات وفرص للتنمية خاصة بها. إن منظومة الأمم المتحدة ملزمة العمل مع الجامعة العربية استعداداً للمؤتمر الدولي حول السكان والتنمية 20@ وتعريف السياسات والبرامج المعنية. من هنا فإن قضايا الهجرة والتنمية ستبرز بشكل واضح مع تركيز منظمات الأمم المتحدة والجامعة العربية على الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية وما بعده.

في حين تصل نسبة البطالة² إلى 48%، يجد جيل من الشباب نفسه أمام عدد محدود من الفرص والخيارات لتحقيق ذاته وأحلامه ورفاهه. إن التعاون بين منظمات الأمم المتحدة المختلفة والجامعة العربية سيكون له أهمية كبرى في تحديد السياسات والبرامج التي تعزز دور الشباب وتساعد في خلق فرص العمل وفي مشاركتهم المجتمعية. إضافة إلى ذلك فإن اهتماماً خاصاً سيولى لرفاه الأطفال، بخاصة أولئك الذين أمسوا من الفئات الضعيفة نتيجة الفقر والاقصاء والنزاع. كما أن المساواة بين الجنسين وتعزيز قدرات المرأة أيضاً من الأولويات الاستراتيجية التي يجب مواجعتها من خلال البرامج التعاونية ومبادرات بناء القدرات التي تسعى لتحسين مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي والسياسي إضافة إلى تعزيز حقوق المرأة والشابات.

ومن الأولويات التي تبرز على المستوى الاجتماعي في المنطقة العربية أيضاً الحصول على مستوى جيد من التعليم بما يضمن وصول الفئات الضعيفة إلى مستوى تعليمي يهيئها لحياة منتجة ويفتح أمامها فرص العمل. أضف إلى ذلك، تعزيز الاستثمارات في مجال البحث والتكنولوجيا الذي يعد عاملاً مساعداً في تحقيق التنمية والتقدم. بالإضافة للوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية ذات النوعية كأبرز مجالات التنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة. ويشمل ذلك صياغة الاستراتيجية العربية لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز.

نظراً للانتقاضات والتحول التي يشهدها عدد من البلدان في المنطقة العربية، فإن حماية حقوق الإنسان وحرية التعبير قد أصبحت مسألة طارئة أكثر من أي وقت. في هذا الإطار، على الأمم المتحدة والجامعة العربية دعم الحكومات لضمان اتباع نهج التنمية القائم على الحقوق. إضافة إلى ذلك فإن على الأمم المتحدة والجامعة العربية التعاون لتحديد المداخل الاستراتيجية لخلق مساحات للحوار والتعبير عن الرأي والتشجيع على إعلام حيوي ومجتمع مدني فاعل.

د. الأولويات البيئية

يمكن تحديد الأولويات البيئية الاستراتيجية للمدى المتوسط من خلال قرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وأيضاً من خلال العمل الذي حدد ضمن المصروفة الحالية. إن التأكيد على العنصر البيئي للتنمية المستدامة في مؤتمر ريو 20+ وأهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية لما بعد 2015 هو إشارة واضحة للأولوية المعطاة للبيئة فيما يتجه العالم نحو العام 2015. لذا فإن كل ما يحقق من تنمية في مجال الاستثمار في البيئة وإنجاز إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والانتاج المستدام هو أداة واضحة لتحقيق ذلك. من شأن العمل مع شركاء غير تقليديين والاستقاء بشكل خاص من المناقشات الاقتصادية والاجتماعية حول أهداف التنمية المستدامة أن يضمن شمولية المناقشات في المنطقة حول تلك الأهداف ويعكس دمج الركائز الثلاثة التي تقوم عليها التنمية المستدامة، لا بل أيضاً الابتعاد عن الوضع الحالي حيث تفقد البيئة إلى الأهمية اللازمة. قد يتطلب ذلك الانطلاق من المناقشات والتوصيات التي انتهت إليها القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في الرياض لتأسيس مجلس عربي للتنمية المستدامة يوقر الاهتمام اللازم بالاستدامة البيئية من خلال هيئة اتخاذ القرارات العليا على المستوى الاقليمي. إن الحوكمة البيئية والإعدادات المؤسساتية في المنطقة تكتسب أهمية كبرى في تمكين المؤسسات المعنية بالبيئة على الاندماج والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة الملموسة بشكل شامل وعادل يساعد على استدامة الموارد البيئية ضمن الحدود الطبيعية.

² منظمة العمل الدولية، اتجاهات التوظيف للشباب في العالم 2008، جينيف 2008، جدول A8، ص. 54

== ترجمة غير رسمية ==

في سياق المتابعة لريو + 20 وتطوير أهداف التنمية المستدامة تبرز الحاجة **لبيانات ومعلومات جيدة تساعد في عملية اتخاذ القرار** واشراك كافة مكونات المجتمع في هذه العملية. إن العمل المتواصل لتطوير بوابات البيانات وشبكات المعلومات أساسي، لكن إلى جانب ذلك ثمة حاجة إلى ضمان أن يمتلك المستخدمون القدرة على التحليل وأن يتم تمكينهم للمشاركة في عملية اتخاذ القرار بما يتوافق مع **المبدأ العاشر من إعلان ريو 1992** حول الوصول إلى المعلومات البيئية والعدالة.

تبقى **واجبات الدول وفقاً للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف** أولوية، وإن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود عبر فرق المهام التقنية ضمن جامعة الدول العربية (حول التنوع البيئي والأراضي والمياه، والمواد الكيميائية والمخلفات، والتغير المناخي) ستساعد الدول على الالتزام بتلك الواجبات وتضمن أن تكون سياساتها وتشريعاتها الوطنية داعمة لها.

يشكل **التغير المناخي** قضية محددة ويجب أن يتحول إلى أولوية استراتيجية للعام القادم. أنجز عمل كثير حول الآثار المحتملة للتغير المناخي على المنطقة وقد حددت نقاط الضعف الموجودة، كما أنشئت شبكات مختلفة للاستجابة لها غير أن هناك حاجة كبرى لاستراتيجيات تطبيق وطنية تركز بشكل خاص على المسائل المتعلقة بالأرض والأمن الغذائي والمائي، وإتاحة الفرص لتنمية المبادرات التعاونية الإقليمية ذات الصلة إضافة إلى مجالات أخرى متعلقة بإدارة **الموارد العابرة للحدود** (مصادر المياه المشتركة والرمال والعواصف الرملية، وإلى ما هنالك).

تتميز المنطقة العربية بوفرة في خيارات تعزيز **الاقتصاد الأخضر** كمبادرة تهدف لمزيد من الانتاج المستدام حيث يتم تخزين الموارد الطبيعية وتعزيز الموارد المتجددة وتشجيعها على المستوى الاستراتيجي. تمهد المبادرات الوطنية الطريق أمام ذلك، لكنها تفتقر إلى استراتيجيات مماثلة على المستوى الاقليمي **لتعزيز التعاون العابر للحدود**. وهذا يتضمن مبادرات مثل استثمار الرياح والطاقة الشمسية وإدارة متكاملة لموارد المياه والإدارة المستدامة للغابات والمراعي والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء واستخدام موارد اليابسة المتوفرة لضمان الأمن الغذائي والمائي والطاقة، كلها في دعم توفير سوق واسع من فرص العمل للشباب والنساء في المنطقة. تبرز في هذا الإطار وأمام الطلب المتنامي والاستهلاك الكبير **فاعلية الطاقة** أحد أهم العناصر اللازمة لتنسيق العمل الاقليمي.

تعد **الصحة والبيئة** على المستوى ذاته من الأهمية الاستراتيجية لارتباطهما العميق ببعضهما حيث إن الكثير من التحديات التي تنتج عن التغير المناخي والعواصف الرملية وعواصف الغبار لها تردياتها على الصحة. يشكل ذلك فرصة استراتيجية للجامعة العربية ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها بالعمل معاً لمواجهة هذه التحديات بما يتوافق مع المحادثات الأخيرة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في الجلسة الخاصة في القاهرة (17-18 نيسان/أبريل 2013). تجدر الإشارة إلى أن **التربية البيئية** تعتبر من القطاعات الاستراتيجية في المنطقة لتشجيع الأجيال المستقبلية في سن مبكر على الاهتمام بالبيئة لتكون حمايتها جزءاً من حياتهم اليومية.

III. مصفوفة تحديث النشاطات

يعد الاتفاق على مصفوفة النشاطات بين الأمم المتحدة والجامعة العربية من أبرز نتائج الاجتماع العام التعاوني بين الجامعة العربية والأمم المتحدة والمنظمات المختصة الذي عقد في فيينا بين 10 و 12 تموز /يوليو 2012. وتصف المصفوفة التي رشحت عن المداورات بين مجموعات العمل مشاريع ملموسة للتعاون تلتزم الأمم المتحدة والجامعة العربية تحقيقها خلال السنوات المقبلة كما تحدد أهداف المنظمات الأممية والوكالات التابعة للجامعة العربية وتحدد الإطار الزمني لها .

قام المشاركون في مجموعات العمل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في شهري آذار /مارس ونيسان /أبريل 2013 باستكمال وتحديث بيانات مصفوفة النشاطات (راجع ملحق 1). بعدها أرسلت معظم منظمات 3 الأمم المتحدة والأقسام

³ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة العمل الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة المشترك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مكتب الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من المنطقة العربية، جامعة الأمم المتحدة - الشبكة العالمية للمياه والبيئة والصحة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا.

== ترجمة غير رسمية ==

المعنية في الجامعة العربية تعليقاتها حول التحديثات التي كشفت عن تحقيق تقدم في نشاطات مختلفة كما أشارت إلى الحاجة إلى فعل المزيد للاستجابة لكافة الالتزامات التي اتفق عليها في فيينا .

أ. المسائل الاقتصادية والبيئية

حظيت المسائل المتعلقة بالمجال الاقتصادي والبيئي باهتمام كبير من خلال الدعم المنسق بين مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي بعد مؤتمر المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، بما في ذلك الإعداد لاجتماع التنفيذ الإقليمي في أيار/مايو 2013، ودعم فرق العمل الفنية في الجامعة العربية من أجل دعم الدول الأعضاء في إنجاز التزاماتها ضمن الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. الكثير من التقدم تحقق أيضاً في إطار التعاون في مجال الاستراتيجية العربية للأمن المائي وخطة العمل ومجال الإدارة المتكاملة لموارد المياه حيث تم تقييم أثر الدعم المقدم لمشروع الإدارة المتكاملة لموارد المياه حول التغير المناخي على القطاع المائي ونقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية (RICCAR). كما تم توفير دعم عالي المستوى في الإعداد لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغير المناخي COP18 الذي عقد في الدوحة خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2012. كما أحرز تقدم في الإعداد لمشروع خطة عمل إطارية لتوجيه تنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من الكوارث، ومشروع عمل إداري وبرنامج إقليمي حول الرمال وعواصف الغبار، بما في ذلك آليات التمويل التي أعدت ويجري حالياً مناقشتها على أعلى المستويات. كما تم توفير الدعم للإعداد لموارد مثل الأطلس العربي حول التغير المناخي، وهو تقرير حول تنفيذ الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات وقرص مدمج حول مؤشرات التنمية المستدامة، بينما يتم التحضير لجمع الأموال دعماً لإعداد التقرير الثاني للتوقعات البيئية للمنطقة العربية. يذكر أيضاً نجاح تنظيم نشاطات بناء القدرات مثل ورشة العمل حول الوصول إلى الموارد الجينية وتدريب على خطط عمل الوطنية في هذا الإطار.

بحسب المصفوفة، ثمة بعض الثغرات في تطبيق النشاطات لا تزال قائمة لا سيما في تنفيذ النشاطات المتعلقة بالاستثمار في الزراعة المستدامة، وتحضير اجتماع سنوي مشترك حول الأمن الغذائي، وتدريب مشترك في قطاع الزراعة والتجارة والاستثمار في إطار خطة العمل المشتركة في التنمية الزراعية والأمن الغذائي في أفريقيا والمنطقة العربية. هذا ولم يسجل تقدم في تنفيذ التعاون حول تكنولوجيا النانو، أو تنظيم منتدى دولي حول تمكين الشباب العرب من خلال إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أو تأسيس قاعدة بيانات حول الطلب السوقي للتوظيفات. من غير الواضح أيضاً إذا كان هناك تقدم في تنفيذ النشاطات المتعلقة باستخدام الطاقة الذرية والنوية.

ب. مسائل اجتماعية، ثقافية، ومسائل تتعلق بحقوق الانسان

في سياق مواز للنشاطات ضمن مصفوفة المسائل الاقتصادية والبيئية، برز تقدم إيجابي في المجال الاجتماعي والثقافي وحقوق الانسان مع وجود بعض الثغرات التي تتطلب المزيد من المتابعة. وقد أدى التعاون حول مسائل الهجرة والنزوح إلى تأسيس مجموعة عمل حول الهجرة استعداداً للحوار الرفيع المستوى، وتنظيم مؤتمر إقليمي حول تداعيات هجرة الأدمغة والانعكاسات الصحية، إضافة إلى مشروع تقرير حول اتجاهات الهجرة. يجري تعاون وثيق أيضاً بالتعاون مع أصوات عربية في منتديات عالمية وإقليمية لمراجعة الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة، وأجندة التنمية لمرحلة ما بعد عام 2015، وأهداف التنمية المستدامة إضافة إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 20. وتتم حالياً مراجعة التقرير الرابع للأهداف الإنمائية للألفية ويجري الاستعداد للمؤتمر الإقليمي حول السكان والتنمية. كما سجل تعاون ناجح في المسائل التي تتعلق بالطفولة وحقوق الطفل إضافة إلى إصدار أداة مناصرة وتوجيهات عامة وتنظيم ورش عمل تدريبية. أما فيما يتعلق بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي فقد حصل تعاون فاعل في الإعداد لخطط عمل ومشاريع جديدة، إلى جانب تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية ومحاربة العنف ضد المرأة. تشير إلى أن قطاع الصحة شهد شراكات بين منظمات الأمم المتحدة والجامعة العربية لتحسين مؤشرات الصحة ومحاربة مرض الأيدز، لا سيما في الدول النامية. في قطاع التعليم، تحقق بعض التقدم في إعداد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، وتحقق تقدم أيضاً في العمل المشترك في مجال الإصلاح الأمني وإشراك المواطن وتحديد مؤشرات جديدة للحكومة. أما في المجال الإنساني، فقد عملت الجامعة العربية ومنظمات الأمم المتحدة على تحسين تبادل المعلومات وتحسين الاستعداد للحالات الطارئة في المنطقة من خلال الرصد والإنذارات المبكرة.

== ترجمة غير رسمية ==

وكما كشفت المصفوفة، فهناك ثغرات في التنفيذ تشمل عدة أمور منها، التعاون المشترك حول مسائل حقوق الانسان وحكم القانون، بما في ذلك الاجتماع رفيع المستوى للمنظمة حول حماية حقوق الانسان وتعزيزها، وبرامج بناء القدرات في مجال حقوق الانسان. كما أنه من غير الواضح ما إذا كان التعاون قد ساهم بالتقدم الذي أحرز حول قضايا الشباب لا سيما في التخطيط للتقرير الاقليمي حول الشباب العرب، والاعداد للبرامج الجديدة حول تمكين الشباب العرب وبناء قدراتهم. يبقى بعض الثغرات في تنفيذ استراتيجية الأبحاث العلمية والتكنولوجية، والتدريب على محو الأمية، واستخدام الراشدين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرامج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج. دروس مستفادة من مصفوفة النشاطات

تعمل مصفوفة النشاطات كخطة عمل توثق وتوجه بعض النشاطات الرئيسية بين جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة. كما تشكل أداة هامة لتشارك المعلومات وتعزيز الشفافية حيال النشاطات التنموية التي تعتمدها مختلف الأطراف.

لكن المصفوفة لا تزال تعاني من نقطتي ضعف أساسيتين. الأولى تكمن في أن المصفوفة لا تشير دوماً إلى المنظمة الأممية التي ترأس كل من النشاطات المذكورة، وفي الكثير من الحالات لا تشمل على خط زمني يحدد فترة الإنجاز. قد يؤدي ذلك في طبيعة الحال إلى وضع تكون فيه المحاسبة على نتائج النشاط ومخرجاته غير واضحة أو مبهمه، أو قد يؤدي ذلك إلى تحويل المصفوفة إلى أداة ثابتة يصعب تعديلها أو تحديثها. في هذا الإطار تبين من خلال جهد أخير لتحديث المصفوفة أنها عملية طويلة ومعقدة. فمن غير السهل إدخال التحديثات والتعليقات والملاحظات على المصفوفة، وعلى الرغم من الرسائل التذكيرية فإن عدداً من المنظمات لم يراجع تقدمه أو يقيم بتحديثه، ما جعل دقة التحديثات للمصفوفة أمراً غير أكيد.

IV. آليات التنسيق

أ. الاجتماعات العادية الواردة في التفويض

تعقد اجتماعات التنسيق العامة بين ممثلين عن منظومة الأمم المتحدة والجامعة العربية مرة كل سنتين (الأعوام الزوجية)، كما تعقد اجتماعات بين منظمات القطاعات المختلفة كل سنتين لمعالجة الأولويات بالغة الأهمية في إنماء المنطقة العربية (الأعوام الفردية).

ب. نظام نقطة الاتصال

تستخدم منظومة الأمم المتحدة آليات مختلفة لتنسيق عملها المشترك مع جامعة الدول العربية، وقد حددت كل منظمة أممية نقطة أو وحدة اتصال مسؤولة عن التنسيق مع الجامعة العربية. عادة ما يعهد إلى نقطة الاتصال مسؤولية الإدارة الشاملة لعملية التقدم التي تحرزها نشاطات المنظمة مع الجامعة والإشراف عليها. إضافة إلى ذلك فإن معظم منظمات الأمم المتحدة حددت أيضاً نقاط اتصال تنسق مع الأقسام الفنية المختصة ذات الصلة في جامعة الدول العربية. كما أن الجامعة تعتمد نظاماً مشابهاً لنقاط الاتصال ومسؤولين في الأقسام الفنية يقومون بالتنسيق مع شركائهم في تنفيذ النشاطات والبرامج.

ج. آلية التنسيق الإقليمية كمنصة مشتركة

على المستوى الاقليمي، تم تحديد آلية التنسيق الاقليمي (RCM) كمنصة للتنسيق حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. تضم اجتماعات آلية التنسيق الاقليمي التي تعقد عادة مرتين في السنة مدراء اقليميين لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، إلى جانب ممثلين رفيعي المستوى من الجامعة. وخلال الاجتماع الثامن عشر لآلية التنسيق الاقليمي الذي عقد في 15 مارس/آذار 2013، اتفق الأعضاء على إضافة بند دائم على أجندة التنسيق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مما أتاح الفرصة أمام تأسيس صيغ استشارية. كما أكدت آلية التنسيق الاقليمي على أهمية إيلاء اهتمام خاص لدعم المجالس الوزارية العربية المختصة ضمن الجامعة وبناء القدرات للجامعة وهيئاتها المختصة.

د. آليات التنسيق لمجموعات العمل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

تتشارك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في تنظيم المجموعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تنسيق المدخلات لمختلف منظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية حول المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية، وتعزيز المواقع المشتركة المرتبطة بالعلاقة مع الجامعة. كما يستخدمان اجتماعات

== ترجمة غير رسمية ==

آلية التنسيق الإقليمي كهيئة استطلاعية للاستشارات وتبادل البريد الإلكتروني والاجتماعات الخاصة. أما فيما يتعلق بالشأن البيئي، فيضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموقع الريادة بين الشركاء البيئيين عبر تحديد الأولويات البيئية وتقييم التقدم الملحوظ في هذا المجال.

.V. الملاحظات الختامية والتوصيات

تعمل كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية. ولكل من وكالات الأمم المتحدة برامج عمل للتعاون مع جامعة الدول العربية ودعم بناء القدرات المؤسسية على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما أن التحولات التي تشهدها المنطقة العربية اليوم، أوجدت فرصة لكلا المنظمتين لترتيب تعاونهم على المستوى الاستراتيجي بما يستجيب للتحديات الراهنة.

لقد حُددت أولويات التنمية لجامعة الدول العربية بشكل واضح خلال القمم العربية الاقتصادية والاجتماعية. إن هذه الأولويات بالإضافة إلى الالتزامات العالمية والجهود القائمة للأمم المتحدة تشكل أساساً لتحديد الأولويات الاستراتيجية للعمل التعاوني بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية:

- التوصية 1: على الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بذل جهود مشتركة لزيادة تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة أخذين بعين الاعتبار نوعية النمو وخلق فرص العمل المنتجة للشباب والشابات؛
- التوصية 2: على الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية تركيز الجهود على المدى القصير والمتوسط للتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة مكافحة الفقر، وعدم المساواة، والإقصاء. وسوف يتعاونان أيضاً لتحديد الأولويات الإقليمية لجدول أعمال التنمية ما بعد 2015 من خلال مشاورات شاملة، وضمان التآزر مع نتائج ريو +20 وأهداف التنمية المستدامة؛
- التوصية 3: على الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية دعم عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وخلق بيئة تساعد على زيادة التجارة والاستثمار بين الدول في المنطقة بما في ذلك في القطاع الزراعي؛
- التوصية 4: على الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية العمل على تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وحرية التعبير، كما والتعاون من أجل تحديد المداخل الاستراتيجية التي تؤدي إلى خلق مساحات للحوار وتعزيز ظهور مجتمع مدني ووسائل إعلام حيويين؛
- التوصية 5: النظر في إنشاء المجلس العربي للتنمية المستدامة، لضمان الاهتمام بالاستدامة البيئية على أعلى مستوى إقليمي؛
- التوصية 6: يتعين على الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بذل جهود إضافية لتبسيط ومواءمة البيانات الإحصائية. هناك حاجة إلى تعزيز آليات التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لضمان التنسيق الفعال للبرامج والمبادرات.
- التوصية 7: إن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية سيعملان بشكل وثيق للتحضير للاجتماع التنسيقي العام، والذي سيعقد في عام 2014، من خلال المساعدة بتحديد جدول الأعمال والأولويات لمناقشتها خلال الاجتماع. كما تتعهد وكالات الأمم المتحدة أيضاً دعم الأعمال التحضيرية للقمّة الاقتصادية والاجتماعية عام 2015؛
- التوصية 8: تشكل آلية التنسيق الإقليمي (RCM) منصة للتنسيق الاستراتيجي حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومنتدى لمناقشة الأولويات الإقليمية والاحتياجات على صعيد بناء القدرات؛

== ترجمة غير رسمية ==

- التوصية 9: سوف تقوم وكالات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشكل منتظم بتحديث واستخدام مصفوفة الأنشطة المتفق عليها في الاجتماع التنسيقي العام في فيينا في يوليو 2012 كإطار للعمل المشترك وأداة لرصد التقدم المحرز والمساءلة؛